

قراءة أولية لانتخابات 8 أيلول/ سبتمبر التشريعية في المغرب

عبد النور تومي



بحسب العديد من المحللين للشأن السياسي في المغرب ستعرف هذه الاستحقاقات الانتخابية منافسة حادة بين الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الإسلامي PJD الذي يقود الائتلاف الحكومي الحالي، وذلك للمرة الأولى في تاريخ المغرب، ويطمح هذا الحزب لولاية ثالثة.



شهد المغرب انتخابات الغرف المهنية في 6 آب/ أغسطس 2021، والتي أجريت في ظروف استثنائية بسبب تفشي فيروس كوفيد-19، وبلغت نسبة المشاركة المسجلة رسمياً في تلك الانتخابات 47,24% من مجموع الهيئة الناخبة المهنية الوطنية. وتحدد هذه الانتخابات طبيعة الناخبين المعنيين باختيار ممثلي الغرف المهنية في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان)، والذي يضم 120 عضواً،

"المصداقية والديمقراطية والتنمية".

تحديات انتخابات 8 سبتمبر/ أيلول المقبلة

من اللافت وجود ديناميكية جديدة في المشهد السياسي في المغرب، تمثلت بتقدم لنتائج أحزاب التجمع الوطني للأحرار والأصالة المعاصرة وحزب الاستقلال في انتخابات الغرف المهنية

تنتخب الغرف المهنية 20 منهم. وفي 8 أيلول/ سبتمبر القادم ستشهد المغرب انتخابات تشريعية مصيرية ستقرر من سيقود الحكومة للخمس سنوات المقبلة.

وبحسب العديد من المحللين للشأن السياسي في المغرب ستعرف هذه الاستحقاقات الانتخابية منافسة حادة بين الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الإسلامي PJD الذي يقود الائتلاف الحكومي الحالي، وذلك للمرة الأولى في تاريخ المغرب، ويطمح هذا الحزب لولاية ثالثة. حيث ستتنافس الأحزاب السياسية على أصوات أكثر من 15 مليوناً و 746 ألفاً من المسجلين بالسجلات الانتخابية، ولم يُعلن أي حزب مقاطعته للانتخابات الزمعة في يوم 8 أيلول/ سبتمبر المقبل؛ وسبق لحزب العدالة والتنمية أن فاز بـ 125 مقعداً في البرلمان من أصل مقعد 395 في آخر انتخابات تشريعية عرفت بها البلاد، وقد اختار هذا الحزب لحملته الانتخابية المقبلة شعار





التي جرت يوم 6 آب/ أغسطس، والتي من المؤكد سوف يكون لها انعكاساً على نتائج الانتخابات في 8 أيلول/ سبتمبر المقبلة.

وتم توزيع المقاعد في انتخابات الغرف المهنية على الصعيد الوطني كما أعلن عنها وزير الداخلية يوم السبت 8 آب/ أغسطس على النحو الآتي:

- حزب الأحرار 638 مقعداً
- حزب الأصالة والمعاصرة 363 مقعداً
- حزب الاستقلال 360 مقعداً
- حزب الحركة الشعبية 160 مقعداً
- حزب الاتحاد الاشتراكي 146 مقعداً
- حزب الاتحاد الدستوري 90 مقعداً
- حزب التقدم والاشتراكية 82 مقعداً
- حزب العدالة والتنمية 49 مقعداً

الناجمة عن موجة جديدة من وباء كورونا في البلاد. وأشارت بيانات وزارة الصحة المغربية إلى وصول إجمالي الوفيات بسبب هذا الوباء إلى 10.335 وفاة، فيما بلغ إجمالي الإصابات في المغرب 696.282 حالة. وأشار العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة عيد العرش في مطلع شهر آب/ أغسطس إلى أن "الوباء أثر بشكل سلبي على المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وعلى الأوضاع المادية والاجتماعية للكثير من المواطنين".

حق الناخب المغربي في المحاسبة

يتوقع المراقبون أن انتخابات 8 أيلول/ سبتمبر المقبلة ستكون بمثابة "المحاسبة" للعشر سنوات السابقة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية قيادة الائتلاف الحكومي والأغلبية البرلمانية في المغرب. ما يمكن استخلاصه من انتخابات الغرف المهنية في 6 آب/ أغسطس من دلالات ومؤشرات، حيث كان أبرز عناوين

على ضوء هذه النتائج المتعلقة بانتخابات الغرف المهنية، تلقى حزب العدالة والتنمية ضربة موجعة له، ولمستقبل أمينه العام رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، وهي بمثابة عقاباً انتخابياً مقارنة مع نتائجه الانتخابية الماضية للأعوام 2011 و2016، لذلك وكاستشراف للمشهد الانتخابي المقبل، سوف يكون هنالك تحالف بين الأحزاب التقليدية (حزب الاحرار وحزب الاستقلال) والنخبة البروجوازية في المدن الكبرى ضد حزب العدالة والتنمية. بمعنى العودة إلى معادلة التداول على السلطة في ظل مبدأ التعايش السلمي مع القصر.

وصرح رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني أنه لن يستبعد إمكانية تأجيل الانتخابات العامة المقررة في 8 أيلول/ سبتمبر المقبلة، بسبب ارتفاع عدد الإصابات والوفيات



الأخيرة، ولكن مؤشرات تطور الحزب أو تراجعها تعكس مستويات مدى فاعلية قرارات الحزب أو الائتلاف الحاكم الذي يرأسه، فإذا كانت فاعلية الحزب في سياقات سابقة قد ساهمت في إغناء الحزب بالعديد من الكفاءات والإطارات بداخل الحزب التي هي ساهمت في تحقيق إنجازات حزبية محصلة لأقوى المعدلات الانتخابية سواء على المستوى المهني أو المحلي أو البرلماني، فإن الملاحظة المسجلة في السياقات التي تسبق الانتخابات التشريعية المقبلة هي أن الكثير من أبناء الحزب على مستوى العديد من الأقاليم في المملكة قدموا استقالاتهم من الحزب تحت تأثير حزب أقوى وهو حزب التجمع الوطني للأحرار.

رسمية وأخرى حزبية وأخرى قاعدية شعبية، وأقواها هو رهان التأسيس لتناوب سياسي انتخابي على المستوى التمثيلي وعلى مستوى منظومة السلطة الحكومية، في السابق كان التركيز على انتصارات حزب العدالة والتنمية PJD سواء على مستوى فضاءات النقاش التقليدية أو الافتراضية، لكن لوحظ مؤخراً أن التركيز أصبح يتم على إخفاقاته في الأداء الحكومي وهزائمه الانتخابية.

مصدافية الانتخابات وتفاعلاتها العملية والسياسية

أصبح حزب العدالة والتنمية لا يشكل ثقلاً انتخابياً على مستوى الدوائر التمثيلية المهنية في الفترة

تلك الانتخابات هو التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، ولكن هذه العناوين لم يكن لها أي أثر على مستوى قواعده نشاط السوق الانتخابي المهني، لذلك فإن سيناريو تأجيل انتخابات 8 أيلول/سبتمبر المقبلة بات غير وارداً لدى أحزاب المعارضة، التي لا تزال تسعى إلى تجنيد قاعدتها الانتخابية للنزول لميدان المعركة، كونها لا تزال ترى أن الناخب المغربي سوف يكون حاضراً يوم الاستحقاق الانتخابي، وسيكون هناك تجاوباً مع خططهم للتعبئة الجماهيرية والدعاية الحزبية.

يبدو أن الحزب الذي ستكون له إستراتيجية حزبية جيدة ستكون فرصته لصدارة النتائج والفوز أكثر وفرة. مثلاً حزب التجمع الوطني للأحرار تمكن من تحقيق رهانات انتخابية متعددة من بينها رهان تحسين موقعه من خلال نسب نتائج انتخابات الغرف المهنية ليوم 6 آب/أغسطس، أي الانتقال من المرتبة الثالثة في عام 2015 بنسبة 14,96% إلى المرتبة الأولى بنسبة 28,61% في انتخابات 2021.

عادةً الانتخابات المهنية في المغرب تجري بدون رهانات سياسية تُذكر، لكن وابتداءً من الاستحقاقات الخاصة بانتخاب ممثلي المأجورين ومروراً بالانتخابات المهنية، بدأ يظهر بأن كل اقتراع بات لديه تداعيات سياسية عميقة وانعكاسات انتخابية على الأحزاب السياسية؛ وكل حدث انتخابي بغض النظر عن طبيعته أصبح أمر مليئاً بالرهانات، رهانات



أصبح الحزب حزباً عادياً، أي فقد "قدسيته"، وتأقلم مع ديناميكية نظرية الأحزاب السياسية الكلاسيكية -حسب تعريف موريس دي فرجي للأحزاب السياسية- ولم يعد يُنظر لحزب العدالة والتنمية من قبل النخبة والأحزاب العلمانية والطبقة البورجوازية المغربية كونه حزباً "لاهوتياً/دينياً".

إن حالة الجمود في الأداء السياسي وانسداد الأفق التي يعيشها الحزب الإسلامي المغربي خصوصاً والأحزاب الإسلامية في المنطقة المغاربية عموماً منذ سنوات جعلت مستقبل الأحزاب السياسية الإسلامية على المحك، وهذا ما حدث في تونس بعد إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد تجميد أعمال البرلمان وإقالة رئيس الوزراء لمدة شهر، فالمتبع للشأن المغربي يربط مدى جدية القرارات الفردية للرئيس التونسي وتأثيرها على مستقبل الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر وتونس مثلاً، في حين يبقى مستقبل حزب العدالة والتنمية مرهوناً بنتائج انتخابات يوم 8 أيلول/سبتمبر المقبل في تمثيلها المستقبلي في البرلمان والحكومة، لكن نجد أن التجربة المغربية، رغم خصوصية طبيعة نظام الحكم في المملكة المغربية، تدفع باتجاه مسارات محتملة للتغيير السلمي والتداول على السلطة تحت رعاية الملك. ■

كيران لم يغادر الحزب بل جمّد فقط عضويته بالحزب.

كانت بالفعل نتائج انتخابات الغرف المهنية التي جرت يوم 6 آب/أغسطس، والتي أفرزت عن تقدم أحزاب التجمع الوطني للأحرار والأصالة المعاصرة وحزب الاستقلال مؤشراً يضاف إلى مؤشر آخر يتعلق بارتفاع نسبة حزب التجمع الوطني للأحرار في الانتخابات المهنية، والتراجع الدال لنسبة حزب العدالة والتنمية، وجميعها مؤشرات تكشف مكان التركيز الانتخابي، ومركز الجاذبية السياسية في السياق الانتخابي لدى الناخب المغربي سواء كان مهنيّاً أو سياسياً.

إذاً مصير حزب العدالة والتنمية في المغرب بات على طريق الشك، حيث

حيث عاش حزب العدالة والتنمية تراجعاً ملحوظاً في شعبيته لدى أعضاء الحزب وأنصاره منذ أن أعلن رئيس الحكومة المغربية السابق والأمين العام للحزب السيد عبد الإله بن كيران استقالته من الحزب، وقطع علاقته برئيس الحكومة سعد الدين العثماني على خلفية ملف التطبيع الذي قامت به المملكة المغربية مع إسرائيل في أواخر العام الماضي، وموافقة الحكومة التي يتراؤها حزب العدالة والتنمية على مشروع قانون يُقنن استخدام القنب الهندي للأغراض الطبية والصناعية، حيث برر عبد الإله بن كيران رفضه لمشروع الحكومة من مبدأ ديني محظ؛ مما سبّب في عمق الفجوة بين الرجلين، ن السيد عبد الإله بن



عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال أفريقيا في مركز أورسام.